

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(25)/2
14 August 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الخامسة والعشرون

جنيف، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا
في التسعينات: الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير من إعداد الأمين العام للأونكتاد

المحتويات

الصفحة

٤	 مقدمة
٤	 البحث والتحليل في مجال السياسة العامة
٤	ألف - نظر مجلس التجارة والتنمية في إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا.....
٥	باء - تقرير عام ٢٠٠٠ بشأن أقل البلدان نمواً.....
٥	 القضايا القطاعية
٥	ألف - التجارة الدولية.....
٥	١ - البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المتعلق بنخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى.....
٨	٢ - الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم البلدان النامية في أنشطتها التجارية والمتصلة بالتجارة.....
٩	٣ - حلقة لندارس التنسيق بين كبار المستشارين لدى وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً للتحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية....
٩	٤ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.....
١٠	٥ - برنامج المساعدة التقنية التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في تقديمها إلى أفريقيا.....
١١	٦ - المساعدة التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة.....
١١	٧ - السلع الأساسية.....
١٣	٨ - التجارة والبيئة.....
١٣	٩ - سياسات المنافسة.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٤	١٠ - التدريب التجاري
١٥	باء - تنمية الخدمات.....
١٥	١ - البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات.....
١٥	٢ - برنامج النقاط التجارية.....
١٦	٣ - النظام الآلي للبيانات الجمركية
١٧	٤ - النقل.....
١٨	٥ - التأمين
١٩	٦ - تيسير التجارة
٢٠	جيم - الدين وإدارة الدين والتدفقات المالية.....
٢٠	١ - نادي باريس
٢١	٢ - مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٢١	٣ - نظام إدارة الديون والتحليل المالي
٢٢	دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع
٢٢	١ - الاستثمار
٢٣	٢ - تنمية المشاريع.....
	هاء - البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن
٢٥	العولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة.....
٢٦	واو - المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا.....
٢٦	إعادة التأهيل والتنمية في فترة ما بعد النزاعات.....
٢٦	ألف - الصومال
٢٧	باء - إثيوبيا

مقدمة

١ - يذكر أن مجلس التجارة والتنمية ينظر كل سنة في دورة من دوراته التنفيذية، في تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وهذه الوثيقة هي الحلقة الرابعة في سلسلة منذ الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس. وتقدم نظرة عامة عن فحوى البحوث والتحليلات التي أجراها الأونكتاد فيما يتعلق بالتنمية الأفريقية، فضلاً عن ملخص بالأنشطة المحددة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في كل قطاع يندرج في ولاية الأونكتاد. وهذا التقرير يكمل ويستوفي المعلومات المتعلقة بالأنشطة المشار إليها في الوثيقة TD/B/EX(21/2)، المقدمة إلى الدورة التنفيذية الحادية والعشرين للمجلس في تموز/يوليه ١٩٩٩. وفي المناقشات التي دارت في تلك الدورة أعربت وفود وتجمعات إقليمية عديدة عن ارتياحها لما تقدمه أمانة الأونكتاد من تقارير. وطُلب من هذه الأمانة أن تقوم، إن أمكن، ببيان أثر أنشطة الأونكتاد. وفي هذا الصدد يرد هذا التقييم حيثما يكون مناسباً. ويجدر مع ذلك التذكير بأن المجلس، حين يتعلق الأمر بأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، يبلغ بنتائج وأثر مثل هذه الأنشطة أثناء نظره السنوي في التعاون التقني.

البحث والتحليل في مجال السياسة العامة

ألف - نظر مجلس التجارة والتنمية في إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا

٢ - أعدت أمانة الأونكتاد، لنظر المجلس في هذا البند في دورته السادسة والأربعين، تقريراً عن المرافق الأساسية المتصلة بالنقل، والتجارة والقدرة على المنافسة في أفريقيا. واستند التقرير إلى التحليلات السابقة المتعلقة بالأداء الاقتصادي الأفريقي والتي أعدتها أمانة الأونكتاد. وكان الغرض هو تقييم مدى تأثير مشاكل النقل تأثيراً ضاراً بالتجارة الأفريقية وبميزان المدفوعات وتحليل العوامل الكامنة التي تفسر المشاكل الأساسية وتفصّل قضايا محددة تتعلق بالسياسة العامة الواجب أن تبحث بغية تسوية تلك المشاكل. واتجه التركيز بوجه خاص على خيارات السياسة العامة لتمويل المرافق الأساسية المتصلة بالنقل والحاجة إلى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وأولويات هذا التعاون. وخلص التقرير إلى أن الاستثمار المتزايد في المرافق الأساسية والتجهيزات والخدمات المتصلة بالنقل أمر أساسي لخلق رابطة دينامية بين الاستثمار والتصدير في أفريقيا لأن النقل يمثل محمداً مهماً للقدرة على المنافسة. وأفضت المناقشة التي دارت في مجلس التجارة والتنمية بمشاركة خبراء إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها حول العديد من الجوانب الآتية الذكر.

٣ - وفي ضوء الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس في دورته السادسة والأربعين، اضطلعت أمانة الأونكتاد بدراسة حول "التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا" (UNCTAD/GDS/MDPB/7). وتبين هذه الدراسة أن النمو في أفريقيا يظل شديد التقلب والبطء إلى حد تتعذر معه الزيادة سواء في المستويات المعيشية أو في

الوفورات المحلية. وبما أن التدفقات الرأسمالية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، تتخلف عوضاً عن أن تكون هي المحرك للنمو فإن المهمة المتمثلة في تجسير فجوة الموارد تقع حتماً على عاتق التمويل الرسمي. وكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في انخفاض النمو والفقر يتطلب أموراً منها نفث متواصل للتمويلات الخارجية بمبالغ كبيرة بما يكفي (ضعف التدفقات الراهنة للمساعدة الإنمائية الرسمية) لإعطاء دفع قوي للمنطقة من أجل تسريع وإدامة النمو في مستويات أعلى من مستوياته ماضياً. وفي غضون عقد أو ما يقارب ذلك من شأن عملية كهذه أن تساعد على خفض الاعتماد على المعونة بطريقتين اثنتين. الأولى أن الدخل المرتفع بشكل متسارع من شأنه أن يسمح للوفورات المحلية بأن ترتفع ومن ثم يتزايد المبلغ الإجمالي للموارد القابلة للاستثمار؛ وثانياً من شأن النمو المستدام أن يجذب رؤوس الأموال الخاصة كبديل للتمويل الرسمي. ولكن إذا كانت الكمية الدنيا من الموارد اللازمة لمباشرة وإدامة مثل هذه العملية لا تتوفر فالراجح أن يدوم الاعتماد على المعونة. وتناقش الدراسة كذلك نهج السياسة العامة اللازمة لكفالة ترجمة المعونة ترجمة فعلية إلى استثمار ونمو مع مراعاة الأخطاء التي ارتكبت على صعيد السياسة العامة أثناء الفترات السابقة للتكيف واللاحقة له.

باء - تقرير عام ٢٠٠٠ بشأن أقل البلدان نمواً

٤ - سوف يلخص الجزء الأول من تقرير عام ٢٠٠٠ بشأن أقل البلدان نمواً بيئة السياسة العامة الجديدة السائدة في أقل البلدان نمواً إثر اعتماد برامج التكيف خلال التسعينات. وسوف يصف أيضاً الاتجاهات الإنمائية في التسعينات في ضوء أهداف إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات. وسوف يتناول الجزء الثاني قضية تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. وسوف يركز على التدابير الدولية الجاري اتخاذها في مجالات تخفيف الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة الدولية ودعم التنمية في أقل البلدان نمواً. بالإضافة إلى ذلك سوف يبحث مدى ما تتسم به هذه التدابير من التداعم خاصة من حيث تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

القضايا القطاعية

ألف - التجارة الدولية

١ - البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المتعلق بنخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى^(١)

٥ - يجدر بالتذكير أن الأهداف التي يرمي إليها البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المتعلق بنخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية هي الآتية: تنفيذ سلسلة من الأنشطة المترابطة الهادفة إلى بناء القدرة الوطنية وتفسير اتفاقات منظمة التجارة العالمية

وآثارها الإنمائية تفسيراً أفضل بالنسبة لكل بلد مستفيد، وبالنسبة أيضاً إلى المفاوضات التجارية؛ وتطوير السياسات العامة والإطار التنظيمي وفقاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ وتعزيز القدرة القطرية للاستفادة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية من خلال تحسين الكفاءة التصديرية.

٦- ومنذ انقضاء الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير، فإن التبرعات المعلنة لفائدة الصندوق الاستئماني المشترك للبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة العالمية لفائدة البلدان المستفيدة وهي التبرعات الصادرة عن ثلاثة عشر بلداً مانحاً^(٢) بلغت ما مقداره ٨,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أصل متطلبات قدرت بمقدار ١٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويقوم مركز التجارة الدولية بإدارة الصندوق ويتم الإشراف عليه من قبل مجموعة توجيهية من ممثلي الجهات المانحة والمستفيدين وأمانات مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

النتائج/الأثر

٧- بلغت المساعدة المقدمة في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية مقدراً أدنى بقليل من ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أسهمت لا مركزية البرنامج أثناء صيف/خريف عام ١٩٩٩ والمشاركة المضطربة من جانب البلدان الشريكة في مخلف الأنشطة المحلية للبرنامج في ارتفاع معدل الأداء. أما الأونكتاد، فإلى جانب ما قدمه من دعم شارك فيه مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية للمهام الجسيمة التي تقتضيها إدارة أنشطة البرنامج المتكامل، فقد كان في طليعة من سهل الأنشطة الموصوفة أدناه أو اشترك فيها.

٨- عقدت ندوات وطنية في خمسة من البلدان في الفترة السابقة على الاجتماع الوزاري الذي عقدته في سياتل منظمة التجارة الدولية^(٣) وقد رئي أن هذه الندوات هي من أهم معالم البرنامج من حيث أنها أسهمت في تهيئة البلدان للاجتماع المذكور. وقد أعد الأونكتاد سبع دراسات قطرية تقيم تأثير النظام التجاري المتعدد الأطراف على الاقتصادات الوطنية. وقد حضر هذه الندوات الوطنية ممثلون من كافة الجهات المعنية بالأمر من ممثلين حكوميين وبرلمانيين وممثلين للقطاع الخاص ومنظمات غير حكومية والسلوك التعليمي العالي. وقد وصفها العديد من ذوي المصالح المعنية بأنها أدوات مهمة لخلق توافق وطني في الآراء بشأن التجارة والقضايا الإنمائية ذات الصلة.

٩- وقد قام الأونكتاد بتوفير الحواسيب وغير ذلك من توابعها لبلدان أربعة مشمولة بالبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا) بغية إقامة مراكز مرجعية تعنى بالنظام التجاري

المتعدد الأطراف تؤمها الدوائر الأكاديمية والبحثية. وقام خبير تابع لمركز التجارة الدولية بتدريب مديري هذه المراكز.

١٠ - ونظمت، في إطار البرنامج، حلقة تدريبية خاصة مدتها ثلاثة أسابيع تتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، لفائدة ٦ من مسؤولي الجمارك ٣ منهم من بنن و٣ آخرون من بوركينافاسو. بمركز الحواسيب للمجتمع المحلي في لومي (توغو) التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وذلك في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وكان الغرض من هذا التدريب هو المساعدة على تهيئة هذه البلدان لكي تتحول إلى استخدام صيغ أكثر تطوراً من برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية.

١١ - وأنشئ موقع على الشبكة العالمية (jitap. Org) خاص بالبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية اشترك في إعداده مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ويقوم بصيانته مركز التجارة الدولية. كما تم استحداث مرفق للاتصالات والمناقشات الإلكترونية سوف يشكل جزءاً لا يتجزأ من موقع البرنامج المتكامل على الشبكة العالمية وقد تم الاختبار الناجح لنموذج منه. وسينتهي العمل المتعلق بهذا المرفق أثناء السنة الجارية وسيقوم مركز التجارة الدولية بإدارته.

استعراض البرنامج الذي وضع في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

١٢ - قامت الإدارة المشرفة على البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية بتكليف جهة معينة باستعراض العملية التجارية للبرنامج (وقد وجه التقرير المتعلق بهذا الاستعراض إلى أعضاء المجموعة التوجيهية في تموز/يوليه ١٩٩٩) لتحديد القضايا الرئيسية التي تعوق أداء واستدامة هذا البرنامج واقتراح حلول. وتمثلت الحلول المقترحة أساساً فيما يلي: '١' تحقيق اللامركزية على صعيد البرنامج في جنيف وإسناد أنشطة إلى الميدان و'٢' توفير ما يلزم على سبيل الاستعجال من الدعم المالي للبلدان المضطلة بأنشطة على الصعيد الوطني مثل أنشطة التدريب المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وتعميم هذا التدريب. وفي أواخر شهر تموز/يوليه من عام ١٩٩٩ قامت بعثة في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بزيارة إلى أفريقيا تشاورت خلالها بشأن إيجاد حلول مع جهات التنسيق وسائر المنظمات المناظرة. وقد كان الإطار المرجعي هو التقرير المتعلق باستعراض العملية التجارية. وأثناء المناقشات برز انعدام الدعم المالي من البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية لفائدة التدريب المتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وغيره من الأنشطة بوصفه القضية الرئيسية وكان هناك توافق قوي في الآراء بين جهات التنسيق بأن هذه المشكلة تحتاج إلى دراسة كاملة وفورية إذا ما أريد للبرنامج المتكامل للتعاون التقني والمشارك أن يحقق هدفه. وتبين للبعثة أن أياً من البلدان ليس في مركز يسمح له بتمويل البرامج التدريبية اللازمة المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. كما تعذر على

معظم البلدان وبخاصة أقل البلدان نمواً أن تباشر بصورة فعلية العمليات المشتركة بين المؤسسات في إطار منظمة التجارة العالمية أو تحمل التكاليف المتكررة بالكامل.

١٣- ونتيجة لهذه البعثة، تحدد أن الأمر يتطلب أموالاً مقدارها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة يكرس للبرنامج بكامله وهو مبلغ تدعو الحاجة العاجلة إليه بالنسبة إلى عدد من المبادرات الوطنية ويمكن الحصول عليه من خلال التوفير في إطار نهج التكتيل. ومحافضة على الزخم وربحاً للوقت، وعلى حين تم الإبقاء على امتيازات المجموعة التوجيهية في إطار النظام الأساسي للصندوق الاستئماني المشترك، اتفقت الوكالات الثلاث على أن يقتصر التمويل الأولي على نصف هذا المبلغ أي نحو ٣ في المائة من متوسط تكاليف المشروع. وقد أتاحت هذه المبالغ المحدودة في عام ١٩٩٩ إلى جانب المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة محددة من خلال مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إسناد سلطة الموافقة للمنسقين الإقليميين، وتبيّن التغذية المرتدة المستقاة من الميدان أن تخطيط وتنفيذ الأنشطة الوطنية في المجالات المعنية قد بدأت ولكنها لم تكن في جميع الحالات بالسرعة المتوقعة.

١٤- وقد تدعو الحاجة إلى دعم ميسر إضافي لمساعدة البلدان الشريكة على إعداد الأنشطة التدريبية المحلية وتعميمها. بما يتوافق مع أنشطة البرنامج المتكامل للتعاون التقني والمشارك. هذا وتدعو الحاجة بصورة أعم إلى استعراض فرص وأهداف بناء القدرات في ضوء الأنشطة البرنامجية التي تتسم بالتفاعل والتداعم فيما بينها علاوة على ذلك من المنتظر إجراء تحليل للمنهجيات البرنامجية الراهنة في نخبة من المجالات ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة لبناء القدرات مثل العمل الذي تقوم به اللجان المشتركة بين المؤسسات فضلاً عن قدرة المؤسسات الرئيسية. واستراتيجية بناء القدرات بالنسبة للبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية سيتم استيفاؤها بما في ذلك إبراز حالة المشروع ومعايير الأداء. وسوف تحدد عندئذ الآثار المترتبة على البرنامج. وهذا الجهد يبذل حالياً.

٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم البلدان النامية في أنشطتها التجارية والمتصلة بالتجارة

١٥- أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، اجتمع الفريق العامل المشترك بين الوكالات في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقد قامت الوكالات الست بإعداد ردود فردية في ضوء المذكرات المتعلقة بتقييم الحاجات والمقدمة من ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً. وتتألف المرحلة الثانية من تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة تركز لآحاد أقل البلدان نمواً. ونظر الفريق في تقرير يتعلق بحالة الأنشطة أعدته الوحدة الإدارية بشأن الدراسة التحضيرية للموائد المستديرة وبرامج متعددة السنوات في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً أكملت التقييمات المتعلقة بالاحتياجات. واستعرض الفريق بتعمق وتبادل وجهات النظر بشأن المشاكل التي ووجهت ونواحي القلق التي تم الإعراب عنها ونظر في الحلول الممكنة. ومن بين أهم المشاكل التي جرى النظر فيها

الافتقار إلى التمويل بالنسبة للبرنامج حيث لم يعلن عن أي تبرع من جانب الحكومات المانحة. بالإضافة إلى ذلك تبادل الفريق وجهات النظر حول استعراض الإطار المتكامل على النحو المخول واتفق على أن هذا الاستعراض ينبغي أن يشمل عدداً من العناصر والمعايير لإجرائه. علاوة على ذلك من شأن البنك الدولي أن يختار فرداً مؤهلاً يقوم بإعداد مشروع تقييم أولي للإطار المتكامل يجري إعداده بالتشاور مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات وحكومات أقل البلدان نمواً ومجتمع البلدان المانحة بحسب الاقتضاء، بالاستناد إلى العناصر التي يحددها الفريق العامل. ومن شأن الفريق العامل المخصص أن ينظر في المشروع الأولي وينقحه بعد إجازته من الوكالات الأساسية. وسوف يرفع التقرير إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية فضلاً عن مجالس إدارة الوكالات الأساسية الأخرى.

٣- حلقة لتدارس التنسيق بين كبار المستشارين لدى وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً للتحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية

١٦- قام الأونكتاد بتنظيم حلقة لتدارس التنسيق بين كبار المستشارين لدى وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً مدتها خمسة أيام في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد شارك في حلقة التدارس هذه مشاركان اثنان من كل بلد من أقل البلدان نمواً الـ ٢٩ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و٨ بلدان من أقل البلدان نمواً في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١٧- وأتاحت حلقة التدارس هذه فرصة سانحة للمفاوضين التجاريين من أقل البلدان نمواً بما فيها أقل البلدان الأفريقية نمواً، للاشتراك في استعراض مجموعة من القضايا الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي بغية قيام ممثلي هذه البلدان بصياغة الاستراتيجيات الملائمة للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل والجولة الجديدة من المفاوضات.

٤- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

١٨- في سياق الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً عُقدت في أواخر عام ١٩٩٩ ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء عُنت بتسريع اندماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري الدولي، ومن بينها اجتماعان عقد أحدهما بخصوص أقل البلدان الأفريقية نمواً الناطقة بالفرنسية وعقد الآخر بخصوص تلك الناطقة بالإنكليزية.

٥- برنامج المساعدة التقنية التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في تقديمها إلى أفريقيا

١٩- انطلقت في حزيران/يونيه ١٩٩٩ "وحدة المسار السريع" لدعم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات من أجل تنمية التجارة في أفريقيا، وذلك في اتفاق وقّع عليه كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنقل أموال بلغ مجموعها ١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لغرض تنفيذ الخدمات وتقديم التسهيلات في إطار وحدة المسار السريع. وتهدف الوحدة إلى مد الحكومات الأفريقية وغيرها من الجهات المعنية بالأمر بالمساعدة الحرجة التي تقدم في وقتها والتي تمكن هذه البلدان من وضع سياساتها التجارية الاستراتيجية والتطلعية وما يرافقها من الأهداف التفاوضية. ومن بينها المفاوضات المتعلقة بالمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات المقبلة والمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاق يخلف اتفاقية لومي.

٢٠- ونُظِم في إطار هذا البرنامج عدد من حلقات العمل دون الإقليمية بالتعاون مع التجمعات دون الإقليمية المعنية ومنها: الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (هراري، زمبابوي، ١٦-٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩)؛ والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الغربية (أبوجا، نيجيريا، ٢٣-٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩)؛ والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)؛ والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى (ليبرفيل، غابون، ٢٥-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩). وحضر حلقات التدارس كبار صانعي السياسات والمفاوضون التجاريون (من هذه البلدان، في كل من جنيف وبروكسل) وهي تُعنى بمسائل التجارة دون الإقليمية والمتعددة الأطراف وباتفاقية لومي. وقام على خدمتها خبراء من منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الاقتصادي الأفريقي والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بالإضافة إلى ذلك تم توفير دعم استشاري لتقييم اقتراحات التفاوض التجارية لمفاوضين أفاقرة بشأن التجارة يتخذون من جنيف مقراً لهم أثناء المراحل النهائية للعملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك هناك ثلاث دراسات تتعلق بقطاعات تجارية رئيسية ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية يجري الاضطلاع بها في الطرف الراهن في إطار هذا البرنامج كما حددها اجتماع جدول الأعمال الإيجابي الأفريقي الإقليمي الذي عُقد في جنوب أفريقيا (بريتوريا، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩) بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الاقتصادي الأفريقي.

٢١- والعمل المقبل المخطط في إطار هذا البرنامج سوف يشمل تهيئة البلدان والمنظمات التجارية الإقليمية الأفريقية لكي تشارك مشاركة تطلعية وفعالة في المفاوضات المقبلة المتعلقة بالزراعة والخدمات والقضايا المتصلة بالعملية التالية لسياتل. وعلاوة على ذلك تتجه النية إلى عقد حلقات تدارس لبلدان الاتحاد الإنمائي للجنوب

الأفريقي واتحاد شرق أفريقيا في سياق البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات في التحضير للمفاوضات المقبلة في إطار منظمة التجارة العالمية المكرسة للخدمات. بالإضافة إلى ذلك يتوخى عقد حلقات عمل لفائدة المفاوضين التجاريين الأفارقة الذين يتخذون من بروكسل مقراً لهم والمفاوضين من منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ حول المفاوضات التي ستعقد مستقبلاً بين المفاوضين من منطقة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي فضلاً عن المفاوضين الأفارقة بشأن سياسات المنافسة والاستثمار في إطار استعراض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وقضايا التجارة والبيئة والتكنولوجيا وغيرها من القضايا الناشئة.

٦- المساعدة التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة

٢٢- قام الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بإعداد ثلاث دراسات تتناول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاق بشأن الزراعة والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ووفرت هذه الدراسات الوثائق الأساسية للاجتماع الاستشاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والذي حضره ممثلون عن ٥٣ بلداً عضواً في مؤتمر العالم الإسلامي (ومنها عدة بلدان أفريقية) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وقد قام الخبراء التابعون لهم بتقديم الدراسات الثلاث. وناقش الاجتماع قضايا عامة ذات أهمية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تتصل بالمجالات الممكنة لإجراء مفاوضات تجارية مقبلة فضلاً عن القضايا المدرجة في جدول الأعمال الموضوع في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢٣- وقام الأونكتاد، بمشاركة حكومة زيمبابوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد دراسة حول "أثر اتفاق منظمة التجارة العالمية وسائر الاتفاقات التجارية في اقتصاد زيمبابوي وتجارتها الخارجية" إلى جانب تقارير ستة تتعلق بقضايا قطاعية محددة تغطي على التوالي تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتقييد بها، ومتطلبات تطويع التشريع الوطني والسياسات التعريفية وصناعة المنسوجات والقطاع الزراعي.

٧- السلع الأساسية

٢٤- أعد الأونكتاد مشروع إطار تنفيذي للعمل المتعلق بتنويع الاقتصادات الأفريقية ونوقش في اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بإعادة النظر في تنويع الاقتصادات الأفريقية في السياق العالمي الجديد الذي نظمته مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتم عندئذ تنقيح الإطار في ضوء المناقشات التي دارت في ذلك الاجتماع وسوف يقدم إلى الدورة السادسة للجنة التوجيهية التابعة للمبادرة الخاصة بشأن أفريقيا على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ويكمن الجانب التجديدي في هذا الإطار في توفير عرض يتناول البلدان الأفريقية ذات الاحتياجات

المختلفة من حيث التنمية بما في ذلك مبادئ صريحة واستراتيجية قائمة على نسق منطقي للأنشطة، وبيان مختلف النقاط الحرجة التي سيلزم أن يُتخذ فيها إجراء، وتوفير بيانات تتعلق بمسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح والتفاعل بينها. كما يوفر الإطار مقياساً للالتزامات الممكن عقدها وللتدابير والتقدم الجاري تقييمه وأعمال المتابعة المقررة.

٢٥- وسوف تكون البلدان الأفريقية المستفيدة الرئيسية من مشروع أقاليمي بشأن "بناء القدرة على التنوع والتنمية القائمة على أساس السلع الأساسية". وأغراض هذا المشروع، الذي سِيُنَفَّذُ أثناء الفترة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ هي: '١' تعزيز التنوع الأفقي والعمودي والجغرافي لهياكل الإنتاج والتجارة؛ '٢' تحسين قدرات الحكومات على صياغة سياسات مركزة وفعالة ومتتابعة في هذا الصدد؛ '٣' زيادة كفاءة المشاريع في مجال تكييف استراتيجياتها التجارية وإسهاماتها في الإطار التجاري التالي لجولة أوروغواي؛ و'٤' تقوية الروابط الإيجابية بين القطاع السلمي وباقي الاقتصاد.

٢٦- وقد تم إنجاز مشروع موله الصندوق المشترك للسلع الأساسية يتعلق بالسياسات في مجال السكر في سوازيلند يركز على المنتجين صغار الحجم وهناك تقرير يجري إعداده لكي يُنشر.

٢٧- وعُقدت الندوة الإقليمية الأفريقية بشأن تحرير التجارة وتنوع القطاع الزراعي يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٩٩ في أبيدجان^(٤) وغطت الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها المشاركون المجالات التالية: الفرص التجارية والحواجر المتصلة بالتجارة التي تواجه البلدان الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك تدابير الدعم المحلية في البلدان المستوردة؛ تدابير الدعم المحلية الأفريقية في ضوء اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك مشاكل البلدان المستوردة للأغذية الصافية؛ المعاملة التفضيلية التي تحظى بها الصادرات الأفريقية في ضوء التحرير العالمي؛ القضايا التي تود البلدان الأفريقية التي تعتمد على السلع الأساسية إدراجها في الجولة المقبلة المكرسة للزراعة؛ ونطاق التعاون فيما بين البلدان الأفريقية ومع المناطق النامية الأخرى.

٢٨- وفي ميدان إدارة مخاطر السلع الأساسية وتمويلها أسفر التعاون مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي عن منشور مشترك يتعلق بتمويل السلع الأساسية المنظم وقيام البنك بتوزيع دليل الأونكتاد المتعلق بمخاطر الائتمان المستندي بين البنوك الأفريقية. وفيما يتعلق بإدارة مخاطر السلع الأساسية، تعامل البنك مع غانا وكينيا وجنوب أفريقيا حول عملية تطوير تبادلات سلعية جديدة. وكانت المؤتمرات السنوية المكرسة لتجارة النفط والتمويل (شارك في مؤتمر عام ١٩٩٩ في ناميبيا نحو ١٨٠ مشاركاً بمن فيهم وزراء عديدون) هي الجانب الأبرز في العمل المتعلق بتحسين التجارة النفطية والممارسات التمويلية في أفريقيا.

٨- التجارة والبيئة

٢٩- استجابة للاهتمام الشديد الذي أبداه عدد من البلدان الأفريقية أولت أمانة الأونكتاد اهتماماً متزايداً لأوضاعها الخاصة واحتياجاتها في ميدان التجارة والبيئة والتنمية وذلك في منشوراته وبرنامجه للتعاون التقني على حد سواء.

٣٠- وتشارك كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في مشروع عنوانه "تقوية القدرات في مجال البحث ووضع السياسات العامة بشأن التجارة والبيئة في البلدان النامية". وما انفك الأونكتاد يتعامل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع دراسة تتعلق بالآثار البيئية الناجمة عن تحرير التجارة وسياسات التكيف الهيكلي في قطاع مصائد الأسماك (منطقة بحيرة فكتوريا). وفي أعقاب التنفيذ الناجح لمشروع مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تقييم البدائل الزراعية المحتملة للإنتاج وتسويق الصادرات للتبغ من ملاوي طلبت السلطات الوطنية تنظيم أنشطة إضافية في مجال التجارة والبيئة. وتشمل هذه الأنشطة حوارات تدور في مجال التدريب ووضع السياسات العامة في إطار التدريب التجاري في عام ٢٠٠٠. وسيتم الاضطلاع بدراسة تُعنى بالمقاييس والتجارة في جنوب أفريقيا في إطار مشروع يموله مركز البحث الإنمائي الدولي.

٣١- والمتوقع أن تتم الموافقة عما قريب على مشروع للتدريب التجاري لعام ٢٠٠٠ من أجل بناء القدرات في مجال التجارة والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا (بنن، بوركينا فاسو ومالي).

٣٢- ويجري إعداد مشاريع لبناء القدرات تخص موزامبيق وبلدان أخرى ناطقة بالبرتغالية في أفريقيا (هي في البداية الرأس الأخضر وسان تومي وبرنسيبي). وفي حالة موزامبيق عُقدت حلقات تدارس في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الغرض منها ما يلي: (أ) رفع مستوى الوعي بقضايا التجارة والقضايا البيئية على مستوى الحكومة ومستوى المجتمع المدني بما في ذلك القطاع التجاري؛ (ب) تعزيز الحوارات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل وضع السياسات؛ و(ج) التدريب.

٩- سياسات المنافسة

٣٣- اشتملت الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على ما يلي: (أ) توفير المساعدة لموريتانيا في مجال إعادة صياغة قانون المنافسة ووضعه في صيغته النهائية، ولمدغشقر في مجال إعداد التشريع الوطني المتعلق بالمنافسة وحماية المستهلكين بما في ذلك تنظيم حلقة تدارس وطنية تُعنى بقوانين المنافسة وسياساتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ (ب) المساهمة في العمل المتعلق ببلورة نهج مشترك يتوخى على صعيد سياسات المنافسة بالنسبة للدول الأعضاء في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية؛ و(ج) تنظيم حلقة عملية تدريبية وطنية

بشأن سياسات المنافسة في أيار/مايو ١٩٩٩ في زامبيا لتعزيز القدرات وبناء المؤسسات التابعة للجنة المنافسة في زامبيا.

٣٤- بالإضافة إلى ما تقدم، عُقدت حلقة تدارس وطنية بشأن "سياسات المنافسة" في لوساكا شارك فيها الأونكتاد والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية ولجنة المنافسة في زامبيا. وكان الغرض منها هو النظر في العلاقة بين أغراض وأدوات الاستثمار التجاري وسياسات المنافسة؛ وخبرات تجمعات التكامل الأخرى، ودور التعاون والاتصال في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

١٠- التدريب التجاري

٣٥- تم تعزيز القدرة التدريبية في مجال التدريب التجاري بحيث تشمل التقنية الحديثة للتعلم عن بعد. وتم تبعاً لذلك استيفاء وتطوير دوراته المسجلة على أقراص ذات ذاكرة القراءة فقط. وعلى هذا النحو، فإن كل المواد البداعوجية التي وضعت تراعي قدرات أقل البلدان نمواً واحتياجاتها وبوسع كافة أقل البلدان نمواً أن تستفيد من هذه البرامج.

٣٦- وتم إيفاد بعثات إلى كل من بنن وبوركينا فاسو والرأس الأخضر ومالي وموزامبيق بغية تقييم قدرات التعلم عن بعد القائمة حالياً واستكشاف إمكانيات تنفيذ برامج وشبكات التعلم عن بعد في إطار التدريب التجاري في هذه البلدان. وقد أنشئت في كل من بنن وبوركينا فاسو ومالي لجنة توجيهية إقليمية تجمع بين وزارات التجارة والبيئة والغرف التجارية والجامعات فضلاً عن المؤسسات المعنية بالصادرات والواردات.

٣٧- وفي سياق مشروع إقليمي مكرس لمنح شهادات الموانئ في أفريقيا الغربية أنهى ١٧ مسؤولاً إدارياً من مجتمع الموانئ في بنن (كوتونو) التدريب ومنحوا شهادات لإدارة الموانئ الحديثة. ويجري الآن مناقشة إمكانية تنفيذ برنامج في توغو يتعلق بشهادات الموانئ.

٣٨- وعُقدت في لشبونة (البرتغال) في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حلقة دراسية لتدريب المدربين من البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية (أنغولا، والرأس الأخضر وسان تومي وبرنسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق).

باء - تنمية الخدمات

١- البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات

٣٩- في أواخر عام ١٩٩٩ انطلقت سلسلة من حلقات التدارس المتعلقة بالتجارة في الخدمات بغية إعداد المفاوضين الأفارقة في مجال التجارة للمفاوضات المقبلة التي تجري في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وعُقدت حلقة دراسية دون إقليمية لفائدة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الغربية (أبيدجان، كوت ديفوار، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) بالاقتراح مع العمل الجاري الذي يضطلع به الأونكتاد إلى جانب وكالات أخرى في إطار البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات. وهناك حلقتان دراستان دون إقليميتين أخريان ستُعقدان في عام ٢٠٠٠ لفائدة الدول الأعضاء في اتحاد شرق أفريقيا والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤٠- وهناك مشروع عنوانه "البلدان الأفريقية في سبيلها إلى أن تصبح جهات فاعلة على الصعيد العالمي: الفرص في مجال الصناعة الموسيقية" أُعد بناء على طلب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لفائدة الدورة التاسعة التي يعقدها وزراء الثقافة والإعلام والرياضة في هذه الجماعة. والغرض منه هو تعزيز قدرات الإمداد المتوفرة لدى الصناعات الثقافية في أفريقيا مع التشديد بوجه خاص على الموسيقى. وقد نوقش مشروع الوثيقة وتمت بلورته في اجتماع عُقد في ليلونغوي (ملاوي) في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٤١- وفي المرحلة الأولى، سوف تشارك ستة بلدان من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دراسة الحالات الفردية الوطنية ألا وهي أنغولا وجنوب أفريقيا وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا. وقد تم وضع الإطار العام والاتفاق عليه بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأونكتاد. وتسعى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حالياً لالتماس التمويل لفائدة المشروع.

٢- برنامج النقاط التجارية

٤٢- في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير كانت هناك ٣٤ نقطة تجارية قطعت أشواطاً مختلفة من التطوير في ٢١ بلداً أفريقياً. تسع من هذه النقاط عاملة حالياً (ستة في مصر ونقطة واحدة في كل من زيمبابوي والمغرب والسنغال). وهناك سبع نقاط تجارية أخرى هي في سبيلها إلى الإنشاء بوصفها كيانات قانونية وتشغيلية (في إثيوبيا وأوغندا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وكوت ديفوار ومصر وموزامبيق). وهناك ثمان عشرة نقطة هي الآن في مرحلة دراسة الجدوى (في كل من إريتريا وبنين وبوتسوانا وبوركينا فاسو والجزائر وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسودان وغابون وغامبيا وغانا وغينيا - بيساو والكاميرون وكينيا ومالي وموريشيوس). بيد أنه لا يتوفر التمويل لإنشائها. علاوة على ذلك هناك عشر طلبات من بلدان أفريقية هي

(أنغولا وتشاد وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وناميبيا) لم تنزل في المرحلة الأولى أو في مرحلة الدراسة. وبالنظر إلى الافتقار إلى الموارد لم يتيسر الاضطلاع ببعثات بغية النظر في احتمال إنشاء نقاط تجارية في هذه البلدان.

٤٣- وفي إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين مركز التجارة الدولية/الأونكتاد/منظمة التجارة الدولية المتعلق بنخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية^(٥) تم الاضطلاع ببعثات بشأن النقاط التجارية في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة بغية إنشاء خدمات للاعلام التجاري متوافقة مع احتياجات كلا البلدين وتوفير التدريب الملائم الذي يحتاجه موظفو النقاط التجارية. وسيتم الاضطلاع بأنشطة متابعة في إطار هذا البرنامج في هذين البلدين في الربع الأول من عام ٢٠٠٠، وسيتم الشروع في أنشطة النقاط التجارية في بلدان أفريقية أخرى وهي بوركينافاسو وبنن وكوت ديفوار.

٤٤- وفيما يتعلق بخدمات الدعم التجاري قامت النقطة التجارية بالدار البيضاء بوضع أنشطتها بفضل مشروع البحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٠. وقد رفعت من مستوى مهارات موظفيها وقامت بتسويق منتجاتها وخدماتها على الصعيد العالمي من خلال حملة اعلامية مهمة وإنشاء موقع على الشبكة العالمية خاصة بها (<http://www.tpcasa.org.ma>). وتلقى موظفو النقطة التجارية تدريباً في إعداد صفحات الموقع وقوائم الكترونية ومراكز عرض افتراضية على شبكة الانترنت.

٣- النظام الآلي للبيانات الجمركية

٤٥- أنشئ النظام الآلي للبيانات الجمركية أو يجري إنشاؤه في الطرف الراهن في ٢٥ بلداً من البلدان الأفريقية إلى جانب مشاريع ثلاثة أخرى يجري وضعها حالياً وتنتظر التمويل من الجهات المانحة.

٤٦- وفي عام ١٩٩٩ صيغ مشروع وطني جديد للنظام الآلي للبيانات الجمركية للتحويل إلى الاصدارة ٣ في المستقبل في زمبابوي وتمت الموافقة على تمويله من قبل جهة مانحة على أن تبدأ الأنشطة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي رواندا، طلبت الجهة المانحة التي سبق أن وفرت دعماً مؤسسياً للسلطة الرواندية المعنية بالايرادات إلى الأونكتاد إعداد وثيقة من أجل التوسع في استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية وتوفير الدعم المتواصل لضمان استدامته. ويتوقع أن يقوم الأونكتاد بتوفير دعم تقني على أساس ما تدعو الحاجة إليه في كل حالة لمساعدة إدارة الجمارك الرواندية في عام ٢٠٠٠.

٤٧- وفي منطقة السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، قام اثنا عشر بلداً بوضع نظام أو هو بصدد وضع هذا النظام والمقرر البدء في مشروع اقليمي جديد بالنسبة لبلدان هذه السوق المشتركة في أواسط عام ١٩٩٩. كما تمت الموافقة على مشروع انتقالي للمركز الاقليمي للتتبع الأوروبي للنظام الآلي للبيانات الجمركية بموله الاتحاد

الأوروبي ووضع في صيغته النهائية ودخل حيز التنفيذ رهناً بالموافقة على أعمال المتابعة، المرحلة الثانية، البرنامج الاقليمي. بيد أن الجزء الثاني من المشروع الانتقالي تأخر نظراً لورود الأموال متأخرة مما أثر على الدعم التقني الممكن أن يوفره الأونكتاد للبلدان المستخدمة في مرحلة حرجية.

٤٨- وعلى صعيد الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا أقامت تسعة بلدان هذا النظام. ويجري إعداد مشروع اقليمي جديد لتوفير الأنشطة المشتركة بين مركز الحاسوب التابع للاتحاد في لومي والأونكتاد من أجل المساعدة في تنفيذ الاصدارة ٢-٧ لعام ٢٠٠٠ وإعداد أساس تقني وعملي للتحويل إلى الاصدارة ٣ في الوقت المناسب.

٤٩- وأثناء عام ١٩٩٩ قام الأونكتاد بتوفير دعم تقني كبير ومشورة للبلدان الأفريقية إما بصورة مباشرة أو بالتعاون مع مرصد الدعم الاقليمية المنشأة لمساعدة البلدان على الامتثال. ونتيجة لهذا العمل والتنسيق مع المراكز الاقليمية التابعة للسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية لم تتأثر أغلبية النظم التشغيلية للبلدان المستخدمة بمفعول التحويل إلى عام ٢٠٠٠. بيد أن عدداً من البلدان طلب مزيداً من التدريب القطري فيما يتصل بتنفيذ الاصدارة ٢-٧ في حين أن عدداً آخر من البلدان اقتضى مساعدة تقنية في سبيل وضع نظم اضافية داخل منشآتها الوطنية وذلك بسبب التأخر في تسليم الأجهزة والبرامج الالكترونية. وسوف يواصل النظام الآلي للبيانات الجمركية توفير هذا الدعم خلال عام ٢٠٠٠.

٤- النقل

نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

٥٠- يوفر نظام المعلومات المسبقة عن البضائع معلومات عملية ومالية بغية زيادة الشفافية في قطاع النقل. والمعلومات المقدمة للنقل "مباشرة" تبين أماكن وجود البضائع والمعلومات التي تزود بها الادارة التشغيلية تزيد من فعالية الشبكة. ويتم تعزيز الاستثمار المتوسط والطويل الأجل عن طريق الاحصاءات الجمالية والبيانات المتعلقة بالأداء التي ينتجها نظام المعلومات المسبقة عن البضائع بصورة تلقائية.

النتائج/النتائج/الأثر

٥١- شهد عام ١٩٩٩ بداية تنفيذ مشروع تتبع حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية في زمبابوي وملاوي وموزامبيق وتطور نظام المعلومات الأساسي الذي سيقوم، بأواخر عام ٢٠٠٠، بربط منطقة الجنوب الأفريقي فيما بينها بالسكك الحديدية. ويجري الآن ربط مجموعة من نظم تتبع حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية فيما بينها (في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق) وسيتم وصله بشبكة SPRINT التي تمثل نظام تتبع حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية في جنوب أفريقيا. ويمول هذا المشروع من طرف وكالة التنمية الدولية

في الولايات المتحدة برعاية لجنة النقل والاتصالات في الجنوب الأفريقي ورابطة السكك الحديدية للجنوب الأفريقي التي أنشئت حديثاً.

٥٢- وفيما يتعلق بالأثر الناجم عن ذلك اضطلعت شركة السكك الحديدية الترانزية بدراسة لمعينة المنافع المتأتية من نظام تتبع حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية. وجاءت النتائج مبشرة حيث تحقق في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٩ تخفيض في المتوسط على النحو التالي:

- الوقت الدوري للعربات من ١٨ إلى ١٣ يوماً؛
 - فترة احتباس العربات بالمحطات النهائية من ٨ إلى أربعة أيام؛
 - التغيير الحاصل يومياً فيما بين العربات من ٢٠٣ إلى ١٠٨ عربة؛
 - زمن استراحة العربات الأجنبية من ٢٨ إلى ١٢ يوماً؛
 - زمن المرور العابر من ١٥ إلى ٣ أيام.
- وفي الفترة نفسها حصلت، في المتوسط زيادة فيما يلي:
- استخدام القاطرة على مسافة زادت من ٢٨٠ إلى ٣٨٠ كيلومتراً في اليوم؛
 - واستخدام العربات زاد من ٧٣ إلى ١٢٠ كيلومتراً في اليوم.

٥٣- وفي عام ١٩٩٩ قامت نفس شركة الخطوط الحديدية هذه بإدخال نظام إعداد الفواتير الخاصة بتتبع حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية وعليه تتوفر الآن معلومات مالية. كما قامت شركة الخطوط الحديدية المخصصة حديثاً في الكاميرون بإدخال نفس النظام ويجري إدخاله في أماكن أخرى من القارة.

٥- التأمين

٥٤- تم تطوير برنامج للتدريب الخاص بسلطات الاشراف على التأمين في البلدان الأفريقية^(٦) وفي عام ١٩٩٩ نظمت أنشطة ثلاثة في إطار هذا البرنامج هي:

(أ) "رصد عمليات إعادة التأمين التي يقوم بها المشرفون الأفارقة على التأمين" وهو نشاط جرى في مدينة تونس (الجمهورية التونسية) في حزيران/يونيه شارك فيه ٣٤ ممثلاً من ١٦ بلداً أفريقياً؛

(ب) بناء القدرة الاشرافية الأفريقية في مجال التأمين" وجرى هذا النشاط في أديس أبابا (إثيوبيا) في تشرين الأول/أكتوبر شارك فيه ٣٧ ممثلاً من ٣٣ بلداً أفريقياً؛

(ج) وحلقة التدارس للمشرفين الأفارقة على التأمين عقدت في بريتوريا (جنوب أفريقيا) في تموز/يوليه شارك فيها ٣٠ ممثلاً من ١٧ بلداً أفريقياً.

٥٥- ونظمت هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع منظمة التأمين الأفريقية ورابطة السلطات الاشرافية الأفريقية في مجال التأمين والمؤتمر الأفريقي لأسواق التأمين وجرى التنسيق بينها وبين الرابطة الدولية للمشرفين على ميدان التأمين. وورد دعم قوي من مكاتب الاشراف التأميني الرئيسية والبلدان المتقدمة وأهم الجهات الدولية المعنية بإعادة التأمين وجهات إعادة التأمين والسماسة ووكالات التقييم.

٥٦- ونظم الاونكتاد حلقة تدارس في أديس أبابا (إثيوبيا) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بالنسبة للمدربين والمتقنين الأفارقة في مجال التأمين وقد أفضت هذه الحلقة إلى إنشاء الرابطة الأفريقية لمعاهد التدريب على التأمين. كما أنها أدت إلى اعتماد خطة عمل لإنشاء معهد افريقي "افتراضي" يمكن عن طريقه لجميع معاهد التدريب الأفريقية أن تتشارك في الموارد وتطور مراقبة جودة التدريب المتاح. وساعد الأونكتاد بإجراء تقييم للاحتياجات ومشروع بشأن تطوير إطار تنظيمي واشرافي فعال في مجال التأمين في موريتانيا فضلاً عن مشاريع لتطوير مؤسسات تدريبية تعنى بالشؤون المصرفية والتأمينية في إثيوبيا.

٥٧- وفي أيار/مايو ١٩٩٩ أفضى اجتماع أشرف عليه الأونكتاد في مدينة فاس (بالمغرب) شارك فيه المؤمنون الأفارقة في مجال الائتمان التصديري في إطار المؤتمر السنوي لمنظمة التأمين الأفريقية. وأوصى هذا الاجتماع بتنظيم مؤتمر في عام ٢٠٠٠ يعنى بتطوير التأمين الائتماني ومرافق المعلومات المتعلقة بالائتمان في أفريقيا.

الأثر

٥٨- منذ بداية البرنامج في عام ١٩٩٤ أدخل ١٨ بلداً أفريقيا تغييرات مهمة على الاطار التنظيمي والاشرافي فيها. وقد زاد عدد السلطات الإشرافية من ثمانية إلى أكثر من ٣٠ كما تم تعزيز الرابطة الإقليمية القائمة في مجال الصناعة والتنظيم وتم توسيع التعاون مع الجهات العاملة في هذه الصناعة.

٦- تيسير التجارة

٥٩- عملاً بأحكام مذكرة التفاهم بين الأونكتاد ولجنة الاتصال لترويج الفواكه الاستوائية والخضراوات غير الموسمية المصدرة من دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ شارك الأونكتاد في تنظيم حلقتي تدارس تعنيان

بلوجستيات المنتجات الطازجة في منطقة غربي أفريقيا. وقد حضر كلتا الحلقتين خمسون شخصاً والتأمتا في بنن في عام ١٩٩٨ وفي بوركينا فاسو في عام ١٩٩٩.

٦٠- وفي عام ١٩٩٩ تعاون كل من الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم حلقة تدارس بشأن تيسير التجارة في مدينة أديس أبابا. ويتوقع حالياً ورود تغذية مرتدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ليتيسر تحديد مضمون هذه الحلقة بصورة نهائية ومن المقرر تنفيذها. كما تم بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية وضع التحضيرات الموضوعية لدراسة متعمقة تجري بشأن قضايا تيسير التجارة في تزانيا.

جيم - الدين وإدارة الدين والتدفقات المالية

١- نادي باريس

٦١- تواصل أمانة الأونكتاد المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات نادي باريس لإعادة التفاوض بشأن الديون الثنائية الرسمية للبلدان النامية. وفي عام ١٩٩٩ والنصف الأول من عام ٢٠٠٠ قام ما مجموعه ١١ بلداً بالتفاوض حول جدول أو هيكل ديونها الثنائية الرسمية مع دائنين من نادي باريس. وكانت خمس من هذه البلدان من أفريقيا جنوب الصحراء وهي جمهورية تزانيا المتحدة وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وموريشيوس وموزامبيق. وكان من بين هذه البلدان بلدان اثنان حصلاً على فوائد في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بموجب "شروط كولون" وهما: موريتانيا في آذار/مارس ٢٠٠٠ وجمهورية تزانيا المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ اللذان حصلاً على خفض بنسبة ٩٠ في المائة من خدمة الديون مع أخذ جميع الدائنين بخيار الشطب الفوري للمدفوعات المستحقة أثناء فترة توحيد الدين. وكانت موزامبيق قد حظيت في السابق بخفض للديون نسبته ٩٠ في المائة بموجب أحكام الاتفاق المتعلق بالمخزون الذي أبرمته في تموز/يوليه ١٩٩٩ مع نادي باريس في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعلى أثر الفيضانات المدمرة التي تعرضت لها موزامبيق في أوائل عام ٢٠٠٠ قرر نادي باريس إرجاء كافة المدفوعات المستحقة على هذا البلد إلى أن يبلغ نقطة الائتمام في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (مقررة لأواسط عام ٢٠٠١). وحصلت كل من زامبيا (في نيسان/أبريل ١٩٩٩) وسان تومي وبرينسيبي (في أيار/مايو ٢٠٠٠) على تخفيف بموجب أحكام نابولي تمثل في خفض لخدمة الدين نسبته ٩٧ في المائة بالقيم الحالية. وكان هذا الاتفاق بالنسبة لسان تومي وبرينسيبي أول اتفاق من نوعه يبرم مع نادي باريس.

٦٢- ومن خلال ما يقوم به الأونكتاد من عمل تحليلي يتناول تنمية البلدان الأفريقية ومشاكل التمويل الخارجي فضلاً عن خدمات استشارية محددة غرضها مساعدة تلك البلدان على تعزيز قدراتها في مجال إدارة ديونها والتفاوض عليها يمكن للأونكتاد أن يلعب دوراً قيماً في مساعدة البلدان المدينة في الحصول على أقصى قدر من

تخفيف الديون. والمفروض في هذه القدرة الاستشارية أن تتعزز بفضل ما تم مؤخراً من إدماج لأنشطة تحليل الديون والأنشطة المتعلقة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي في الوحدة التنظيمية نفسها.

٢- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٦٣- يظل عبء الديون المفرط مشكلة من أهم المشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية. وقد واصل الأونكتاد ما يجريه من بحوث وتحليل للسياسة العامة في مجال ديون البلدان النامية بما فيها البلدان الأفريقية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أعدت قوة عمل أنشأتها اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ويتولى توجيهها الأونكتاد تقريراً عنوانه "إيجاد حلول لمشاكل ديون البلدان النامية". وهذا التقرير الذي نشر في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ تم استيفاءه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد أجرى تحليلاً حرجاً لحالة الديون واقترح حلولاً للتصدي لمشكلة عبء الديون المفرط على الصعيد الدولي بما في ذلك التخفيف بشكل أوسع وأعمق وأسرع من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى الرغم من الأخذ بالمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والنداءات الموجهة من أجل المسارعة بتخفيف هذه الديون حدثت تأخيرات كبرى. لذلك يتعين على المجتمع الدولي وضع اجراءات وحلول مبتكرة. ويذكر أنه تم، في الأونكتاد العاشر الاتفاق على وجوب النظر في شطب الديون التي يرى أن تسديدها متعذر.

٣- نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٦٤- تعزز عمل الأونكتاد في مجال الديون بفضل نظام إدارة الديون والتحليل المالي وتم الآن التوسيع في نطاقه بحيث أصبح يشمل ٦٠ بلداً نامياً. ولا يقتصر البرنامج على مساعدة البلدان النامية على إدارة ديونها بل هو يمثل أداة رئيسية تعزز قدرة البلدان المدينة على الدخول في مفاوضات مع شركائها في التنمية.

٦٥- ويواصل نظام إدارة الديون والتحليل المالي نشاطه الحثيث في ١٨ بلداً^(٧) اعتمدت نظام إدارة الديون المحوسب. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وقع البرنامج على ثلاثة مشاريع جديدة ممولة تمويلاً حكومياً (في أنغولا وزامبيا وزمبابوي).

٦٦- بالإضافة إلى ذلك، ومنذ صدور التقرير الأخير، اضطلع برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ببعثات لإنشاء نظم أو للتدريب في كل من زامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرنسيبي والسودان وكوت ديفوار وموريتانيا. وهناك اهتمام متزايد من جانب الحكومات بالخدمات التي يوفرها برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وجرى الاضطلاع ببعثات لبيان تقييم الاحتياجات شملت أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا.

٦٧- وتم في رواندا الاضطلاع بالعمل التحضيري في مجال تحليل إمكانية ترشيد الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستقبل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي مسؤولين إثنين من بوركينا فاسو لتدريبهما على النظام الجديد لإدارة الديون والتحليل المالي ولإقامة الربط بين نظام إدارة الديون والتحليل المالي وبرمجيات هذا البلد المتعلقة بالميزانية.

٦٨- واستمر برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في تعزيز مبادراته الإقليمية من خلال التعاون النشط في مجال التدريب على إدارة الديون الذي يوفره معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية لأفريقيا الشرقية والجنوبية الواقع في هراري ومعهد أفريقيا الغربية للإدارة المالية والاقتصادية الواقع في لاغوس. وسعى البرنامج أيضاً لزيادة ما يقدمه من دعم إقليمي للبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا الغربية وشرع بالخصوص في مفاوضات مع بنك دول أفريقيا الوسطى لتوفير الأنشطة التدريبية المشتركة في مجال إدارة الديون.

دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

١- الاستثمار

٦٩- تضمن العمل الذي أنجزه الأونكتاد في مجال الاستثمار في أفريقيا إجراء دراسة مشتركة مع غرفة التجارة الدولية للشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بوجهات نظرها حول آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وهذه الدراسة كانت تتمّة لنتائج دراسة استقصائية مماثلة شملت وكالات تنمية الاستثمار الأفريقية ونشرت في "التقرير عن الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩" الذي يعده الأونكتاد.

٧٠- وهناك كتيب خاصّ عنوانه "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الأداء والاحتمالات" أعده الأونكتاد وهو يصف الأوضاع والاتجاهات الراهنة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ويحلل الفرص الاستثمارية في أفريقيا ويناقش التدابير المتخذة على صعيد السياسة العامة على المستويين الوطني والدولي لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا وقام الأمينان العامان للأمم المتحدة ولغرفة التجارة الدولية بحملة للتعريف بالكتيب. وعلى أساسه، أعدت صحيفة وقائع عنوانها "Focus on the new Africa" وتم إنتاجها بالتعاون ما بين غرفة التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف وجرى تعميمها على نطاق واسع على مديري الأعمال ووكالات النهوض بالاستثمار وما إلى ذلك.

٧١- ويتواصل تنفيذ مشروع حول "دلائل الاستثمار وبناء القدرات لفائدة أقل البلدان نمواً" بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية. وبالإضافة إلى إثيوبيا، يجري وضع مثل هذه الدلائل لفائدة أوغندا ومالي ومدغشقر وموزامبيق.

٧٢- وقامت الدوائر الاستشارية التابعة للأونكتاد والمعنية بالاستثمار والتكنولوجيا بتنظيم حلقات تدارس وموائد مستديرة في كل من غامبيا وأوغندا بشأن القضايا المتصلة بتصميم مدونة للاستثمار وكيفية استهداف المستثمرين. وشارك مسؤولون من ليسوتو وأوغندا في جولة دراسية على وكالة النهوض بالاستثمار في جامايكا، تمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ووضع برنامج في كينيا في صيغته النهائية يرمي إلى تعزيز قدرة مركز النهوض بالاستثمار على استهداف المستثمرين الأجانب على النحو الأكثر فعالية.

٧٣- وأعدت دراسات تتناول التشريعات الاستثمارية الحالية في مصر والمغرب. وشاركت بلدان عربية أفريقية في حلقة تدارس إقليمية عقدت في المغرب في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي مصر، وعلى إثر الانتهاء من استعراض السياسات الاستثمارية، وضع برنامج تدريبي لفائدة الدبلوماسيين المصريين ويجري في الظرف الراهن التدريب. وقدم الأونكتاد، بالتعاون مع وحدة شمال أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يد المساعدة في تنفيذ حلقة تدارس بشأن الإمكانيات الاستثمارية في المنطقة.

٧٤- وبالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، مثل اليونيدو ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف، تم تسهيل اشتراك وكالات النهوض بالاستثمار الأفريقية في عمل الرابطة الدولية لوكالات النهوض بالاستثمار. والغرض من ذلك هو تبادل أفضل الممارسات والنهج الناجحة في تعزيز الاستثمار. وبمساعدة الأونكتاد، شاركت وكالات النهوض بالاستثمار الأفريقية في المعرض الدولي للأسواق الناشئة الذي شهدته مدينة جنيف في أيار/مايو ١٩٩٩.

٧٥- وتم الانتهاء من استعراض السياسات الاستثمارية لفائدة أوغندا. ونفذ برنامج للمتابعة بغية استكشاف إمكانيات هذا البلد في مجال الاستثمار. وجرى الاضطلاع باستعراض لسياسات العلوم والتكنولوجيا في إثيوبيا بغية تقوية القدرة الوطنية الاقتصادية والعلمية على المنافسة.

٧٦- وتم الاضطلاع ببعثة برمجة زارت جيبوتي للوقوف على إمكانيات هذا البلد الاقتصادية في سبيل اجتذاب المستثمرين.

٢- تنمية المشاريع

٧٧- كما تمت الاستفادة بذلك في عام ١٩٩٩، قُطع شوط كبير في العمل المتعلق بـ "تعزيز مشاركة النساء منظمات المشاريع في اقتصادات أقل البلدان نمواً". ونظمت حلقتان دراسيتان في واغادوغو في تموز/يوليه ١٩٩٩، إحداهما لفائدة بوركينافاسو والأخرى لفائدة ١٣ بلداً آخر من منطقة أفريقيا الغربية.

٧٨- ويعتبر برنامج تطوير المشاريع (EMPRETEC) هو برنامج الأونكتاد المتكامل لبناء القدرات الذي يشجع على إنشاء هياكل داعمة مستدامة تساعد منظمي المشاريع الناشئين على إقامة مشاريع مبتكرة وقادرة على المنافسة الدولية، صغيرة ومتوسطة الحجم، فتسهم بذلك في خلق قطاع خاص متسم بالدينامية. ومشاريع برنامج تطوير المشاريع قائمة في إثيوبيا وبوتسوانا وزمبابوي وغانا والمغرب ونيجيريا.

٧٩- وتعاون الأونكتاد بشأن تطوير المشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجري في إطار "Enterprise Africa" الذي بدأ فيه مكتب البرنامج المذكور في أفريقيا. وفي إثيوبيا، وبمساعدة من الأونكتاد، أنشئ مجلس استشاري وأصبح برنامج "Enterprise Ethiopia" مكتمل الملاك. وتقدم المساعدة في المغرب لمكتب التكوين المهني والنهوض بالشغل من أجل تطوير قدرة إدارية وتدريبية لتنفيذ برنامج تطوير المشاريع في المغرب، ولربطه بالشبكة العالمية لمنظمي المشاريع العاملين في إطار برنامج تطوير المشاريع. وقد تم الربط بين برنامج تطوير المشاريع وبرنامج البحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٠ من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية مساعدتها على النمو والمنافسة. ويشترك في هذا المشروع عشرة بلدان نامية من حوض البحر الأبيض المتوسط والقرن الأفريقي. وفي عام ١٩٩٩، ثم التوحيد بين الأنشطة في كل من إثيوبيا ومصر والمغرب.

٨٠- ومن المشاريع المستقبلية متابعة المناقشات التي دارت عام ١٩٩٩ مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة المقسطة (تتخذ من هولندا مركزاً لها) من أجل استنباط وحدة مساعدة عملية لقطاع الأعمال القائمة على الزراعة، بما في ذلك تنسيق المدخلات من مختلف الوكالات المتخصصة، ابتداء من أنشطة بذر البذور الأساسية ووصولاً إلى أنشطة تصديرية أكثر تطوراً. وخلال السنة الجارية، هناك تجربتان رائدتان ستنطلقان في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية.

٨١- وأنشطة الأونكتاد الأخرى المتعلقة بتنمية المشاريع تجري في إطار البرنامج المتعلق بمراكز الابتكار وتنمية المشاريع، وهي تشكل شبكة ناشئة من الوكالات المولدة للتغيير لتعزيز الابتكارات التكنولوجية داخل الشركات الصناعية، ولتنشيط عملية تطوير شبكات للابتكار على مستوى الشركات، وبين الشركات ومؤسسات خلق المعارف المحلية. وتشمل المرحلة الرائدة للبرنامج جمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وغانا، وكوت ديفوار. وأنشئت مراكز الابتكار وتنمية المشاريع في كوماسي (غانا) وهراري (زمبابوي).

٨٢- وخلال عام ١٩٩٩، أجريت دراسات استقصائية للاحتياجات الحاسوبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بوتسوانا والكاميرون وكينيا والمغرب عن طريق شبكة من الخبراء التابعين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. والدراسات الاستقصائية جزء من دراسة تعنى بالخلفية سينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته السابعة عشرة. ويتوقع أن تسفر المداولات والمشاورات المقبلة لهذا الفريق عن وضع مبادئ توجيهية بشأن المحاسبة التي تقوم بها

المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتوقع أن تساعد هذه المبادئ التوجيهية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز قدرتها في مجال المحاسبة. ولعل الدول الأفريقية الأعضاء، التي تسيطر على اقتصاداتها عموماً المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تجد في هذه المبادئ التوجيهية ما يفيدها.

هاء - البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة

٨٣- في سياق هذا البرنامج، تم الاضطلاع في بوتسوانا وزمبابوي وملاوي بثلاث دراسات تقييم قطرية عن تأثير العولمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والآثار المترتبة في مجال السياسة العامة بالنسبة لمواجهة تحديات المستقبل المتمثلة في إدارة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يدعم التنمية البشرية المستدامة. ونظمت حلقات تدارس وطنية في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ونيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٨٤- وفيما اعترفت جميع الدراسات بأن المزايا والفرص المتولدة عن العولمة قد توزعت حتى الآن بشكل غير متكافئ، شددت على ضرورة تحقيق المزيد من التماسك والتوافق على مستوى سياسات التحرير الاقتصادي والسياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية.

٨٥- ووفرت الدراسات أساساً لبناء توافق في الآراء، في سياقات وطنية محددة، بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية (الحكومة، القطاع الخاص، المؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية) حول تقييم التجربة الإنمائية في بلدانها. وقد ساعدت حلقات التدارس الوطنية التي نظمت في كل بلد لتسهيل الحوار بين مختلف القطاعات، على التعرف على التحديات التي ستواجه مستقبلاً في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والمجالات التي تدعو فيها الحاجة إلى بناء القدرات قصد التغلب على التحديات هذه.

٨٦- وكان الحوار المتعلق بالسياسات الإقليمية الأفريقية (ويندهوك، ناميبيا، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠) آخر حلقة في سلسلة من حوارات ثلاثة دارت في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وكانت هذه الحوارات تهدف إلى استعراض التجارب الإقليمية المتصلة بالعولمة والاستراتيجيات الإنمائية المتبعة في مختلف السياقات الإقليمية، بغية الحفز على إدماج أهداف التنمية البشرية المستدامة في عمليات الاندماج الاقتصادي الجارية في البلدان النامية. وانطوت الحوارات الثلاثة على مشاركة واسعة النطاق من قبل رجال الفكر ودوائر الأعمال والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في بلدان المنطقة. وقد قام بتنظيمها المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وهو منظمة غير حكومية تتخذ من جنيف مركزاً لها، برعاية البرنامج العالمي.

واو - المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا

٨٧- وُجّه نظر أمانة المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا إلى الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية التي يشترك الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي في تقديمها إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى، والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم أقل البلدان نمواً في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة، وبرنامج المساعدة التقنية التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في تقديمها إلى أفريقيا. وقد وجهت الأمانة العامة للأمم المتحدة نظر لجنة البرنامج والتنسيق إلى هذه المسائل. بالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد عرضاً إعلامياً إلى الدورة التاسعة للجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة على نطاق المنظومة عن العمل المتعلق بمشروع الإطار التشغيلي للعمل بشأن تنويع الاقتصادات الأفريقية. وتقرر أن يقوم الأونكتاد بالدعوة إلى عقد اجتماع للوكالات المعنية لإجراء تقييم لكيفية تنفيذ مشروع الإطار التشغيلي على المستويين القطري ودون الإقليمي.

إعادة التأهيل والتنمية في فترة ما بعد التراجعات

ألف - الصومال

٨٨- انطلق في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨ المشروع المعنون "الكفاءة في مجال الموانئ والتجارة من أجل الانتعاش الاقتصادي في الصومال" والمنتظر أن ينتهي بحلول أواخر عام ٢٠٠٠. وتتركز أنشطة هذا المشروع حالياً في الصومال الشمالية ويستفيد منه نحو ٣٥ في المائة من السكان. ويعتمد المشروع على العمل المنجز منذ ١٩٩٣ في جنوب البلاد. وقد موّلت أساساً مشاريع الأونكتاد في الصومال من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات مانحة أخرى. كما ساهم كل من الاتحاد الأوروبي والسويد في الحفاظ على مستوى ثابت من النفقات في حدود مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة في السنة. ويتمثل الهدف النهائي في الإسهام في المصالحة الوطنية وقيام الحكم السديد في الصومال.

٨٩- وخلال عام ١٩٩٩، اشترك البرنامج المتعلق بالقطاع الخاص وتنمية التجارة الخاص بالصومال والتابع للأونكتاد مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رعاية حلقتي تدارس بشأن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكأساس لمزيد من العمل، اعتمدت الجهات القائمة بتشغيل الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال مذكرة تفاهم حول إنشاء إطار تنظيمي لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصومال. كما انطلقت أنشطة في قطاعات أخرى، بما فيها المساعدة المصدمة لمصدري اللحوم المحمّدة وشركات تحويل الأموال ومتعهدي النقل الجوي.

باء - إثيوبيا

٩٠- يقوم المشروع الآنف الذكر أيضاً بالمساعدة على مساهمة نماذج النقل الجديدة الناتجة عن الصراع في المنطقة. فالبضائع التجارية والموجهة للإغاثة إلى إثيوبيا تمر الآن عبر جيبوتي. كما بدأ ميناء بربرة (في الصومال) في القيام بدور في هذه التجارة. وتمت مراجعة النقل العابر وتبين أن الحاجة تدعو إلى تحسين الطريق المؤدية من بربرة إلى إثيوبيا، وإلى إعادة بناء ما تهدم من الجسور على طول هذه الطريق وترشيد أوجه المراقبة الحدودية وضوابط حركة النقل لتسريع التجارة.

الحواشي

- (١) البلدان المستفيدة هي أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا.
- (٢) تشمل البلدان المانحة ما يلي: ألمانيا، وآيرلندا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا.
- (٣) أوغندا، وبوركينا فاسو، غانا، كوت ديفوار وكينيا.
- (٤) انظر TD/B/EX(21)/2، الفقرة ٢٦.
- (٥) انظر الفقرات من ٥ إلى ١٤.
- (٦) البلدان المشاركة في هذه الأنشطة هي الآتية: إثيوبيا وإريتريا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغامبيا وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وكينيا ومصر.
- (٧) هي: أنغولا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومصر، وموريتانيا.
